مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٥٩**

الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيدة كنغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد أويزيرا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكيل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1356433 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): هذه هي المرة السادسة التي يرفع فيها مكتبي تقريرا إلى مجلس الأمن منذ اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والذي أحال المجلس بموجبه، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومكتبي يقدر هذه الفرصة للانخراط مرة أخرى مع المجلس وإطلاعه على أخر تطورات الحالة في ليبيا والإجراءات ذات الصلة أمام المحكمة.

لقد قطعت ليبيا شوطا طويلا منذ انتفاضة عام ٢٠١١ التي مهدت الطريق أمام الشعب الليبي لإعادة بناء بلده نحو مستقبل أكثر إشراقا. وحققت ليبيا الجديدة نجاحات ملحوظة، بما في ذلك إجراء أول انتخابات ديمقراطية منذ نصف قرن، ولكن البلد لا يزال يواجه تحديات هائلة.

لا تزال الحالة الأمنية في ليبيا متقلبة وغير مستقرة، وشابها وقوع تفجيرات لسيارات مفخخة، وعمليات اختطاف واغتيالات لمسؤولين حكوميين وأمنيين. ولأسباب مفهومة، أعاقت هذه الحقيقة المؤسفة قدرة مكتبي على العمل في ليبيا لتعزيز أنشطته المتعلقة بإجراء التحقيقات. ونأمل أن تتحسن الحالة الأمنية في ليبيا من أجل تمكين مكتبي من المتابعة الفعالة ومن تكثيف تحقيقاته. كما يرحب مكتبي بالمبادرات الرامية إلى المساعدة على إعادة بناء جيش ليبيا ووكالات إنفاذ القانون لديها بغية تعزيز الأمن، لما فيه فائدة ليبيا وجميع الليبيين. إننا ندعو جميع الدول لمساعدة ليبيا في جهودها الرامية لأن تصبح مجتمعا ديمقراطيا مكتملا وآمنا يلتزم بأعلى معايير العدالة. والشعب الليبي لا يستحق أقل من ذلك.

في هذا البلد الجديد، ترغب ليبيا في أن تصبح مجتمعا ديمقراطيا مستقرا معترفا به، يحترم بشكل كامل سيادة القانون، ويعاقب مرتكبي الجرائم التي تهز ضمير البشرية. وبينما تعد تلك التطلعات حقيقية وجديرة بالثناء إلا أنها لم تتحقق بالكامل. وقد جرى بالتأكيد تحقيق مكاسب واعدة. على سبيل المثال، يشكل مشروع القانون الذي من شأنه جعل الاغتصاب خلال النزاع المسلح جريمة حرب في ليبيا، خطوة محمودة في الاتجاه الصحيح. وعلى العكس من ذلك، يشكل استمرار احتجاز الآلاف من المعتقلين في ظروف غامضة في البلد، مصدر قلق بالغ، مع الإفادة عن مزاعم عديدة، يبدو أن الكثير منها له أساس من الصحة، بوقوع عمليات تعذيب وقتل واحتجاز. ويتشاطر مكتبي تماما شواغل الأمم المتحدة بشأن أنه ما لم تعالج هذه المشكلة بشكل فعال الآن، فإنها سوف تتصاعد مع مرور الوقت. ويتعين على وزراء العدل والداخلية والدفاع في دولة ليبيا، أن يضمنوا على وجه السرعة نقل المعتقلين إلى مراكز الاعتقال العادية التي تسيطر عليها الحكومة، حيث يمكن إما توجيه تهم إليهم، مع احترام حقوقهم الخاصة بمراعاة الأصول القانونية مراعاة كاملة، أو إطلاق سراحهم حسب

الاقتضاء. ويجب ألا يكون للتعذيب والمعاملة غير الانسانية للسجناء مكان في ليبيا الجديدة.

مما يثير القلق أيضا التوترات المتعلقة بأقلية تاورغاء. ويمكن لتلك التوترات واحتمال تنفيذ عمليات انتقامية، إشعال العنف في البلد. وتجدر الإشارة والتأكيد بأن أولئك الذين يسعون للدفاع عن الثورة والتأكد من نجاحها، يواجهون حقا خطر وأدها. ويتعين على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة التي سيجري إنشاؤها بعد اعتماد قانون العدالة الانتقالية الجديد، الجمع بين الأطراف من أجل التوصل إلى حل للمشكلة عاجلا وليس آجلا. وأود أن أذكر بأن إصدار أمر بتشريد سكان مدنيين لأسباب تتصل بالنزاع، عدا تلك المتعلقة بضرورات أمنية أو عسكرية، جريمة لا يزال بوسع مكتبي ممارسة ولايته القضائية بشأنها.

كما أشرت خلال إحاطتي الإعلامية السابقة التي أدليت بها أمام المجلس (انظر S/PV.6962)، تبنت ليبيا عملية نظام روما الأساسي واختارت العمل مع المحكمة. وتختبر طعون المقبولية المعروضة على المحكمة تطبيق أحكام نظام روما الأساسي على نحو غير مسبوق. من خلال مشاركة ليبيا الفعالة في الإجراءات ذات الصلة أمام المحكمة، فإنها تضرب مثلا عن الكيفية التي يمكن من خلالها للدول التذرع بمبدأ التكامل لحماية حقها السيادي في إجراء التحقيقات ومقاضاة مواطنيها. وحقق كل من مكتبي والحكومة الليبية تقدما كبيرا في مواقف كل منهما تجاه مسألة من يجب أن يحاكم مواطنين ليبيين متهمين، يعتقدان على حد سواء، بأنهم يتحملون المسؤولية الأكبر عن ارتكاب جرائم خطيرة، تقع ضمن الولاية القضائية للمحكمة، والمرتكبة في أراضي ليبيا. في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة حكمها بشأن مقبولية النظر في قضية عبد الله السنوسي، وقضت بعدم مقبوليتها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

في جوهر الأمر، تكونت قناعة لدى الدائرة، في هذه القضية بالتحديد، بأن ليبيا قد استجابت للمعايير القانونية الواردة في النظام الأساسي، المتعلقة بمنع مكتبي من مواصلة التحقيقات والملاحقة القضائية لعبد الله السنوسي. وبعد دراسة الحكم بعناية، توصل مكتبي إلى عدم وجود أساس قانوني للطعن. وإذا ظهرت وقائع جديدة في المستقبل، تلغي الأساس القانوني لعدم مقبولية القضية، لن يتردد مكتبي في طلب إعادة النظر في الحكم. ويتمثل التحدي الآن في ليبيا في أن تظهر للعالم، بأن السنوسي سيقدم لمحاكمة منصفة ونزيهة وسريعة حقا، تحترم كامل حقوقه وضماناته الأساسية، بما في ذلك الحق في توكيل محام من اختياره. كما يتعين على المجلس والمجتمع الدولي مساعدة ليبيا في تلك العملية، وضمان عدم إنجاز العدالة فحسب، بل إظهار إنجازها بشكل فعلي.

على النقيض من ذلك، في قضية سيف الإسلام القذافي، قضت الدائرة التمهيدية بمقبولية القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية، على أساس أن ليبيا لم تلب المعايير القانونية لجعل القضية غير مقبولة. وطلبت الحكومة الليبية في ملتمساتها التي وجهتها للمحكمة لاحقا المزيد من الوقت لتقديم المزيد من المعلومات، وهذه المسألة هي حاليا قيد نظر الدائرة. وفي هذه الأثناء، أكدت المحكمة من جديد التزام حكومة ليبيا بتسليم السيد القذافي إلى حبسها الاحتياطي. ومن المهم بشكل أساسي أن يذكر المجلس ويحث على حد سواء الحكومة الليبية على الامتثال لأحكام الدائرة، حتى عندما لا تتناسب مع موقف الحكومة. وأؤكد مدى الأهمية البالغة لاحترام جميع الدول وتنفيذها أحكام قضاة المحكمة. ويجب احترام الالتزام بتسليم الأشخاص الذين أصدرت في حقهم المحكمة أوامر بإلقاء القبض. وليس للاعتبارات السياسية مكان في القانون الذي يطبق بنزاهة واستقلالية. وأحث حكومة ليبيا بقوة على تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة من دون المزيد من التأخير.

وثمة العديد من الأشخاص الآخرين الذين يُزعم ارتكابهم جرائم أو استمروا في ارتكاب جرائم في ليبيا منذ شباط/فبراير ٢٠١١. لا يزال البعض منهم في البلد، بينما يوجد البعض الآخر في الخارج، حيث لا يزالون يستخدمون نفوذهم لزعزعة استقرار البلد ويشكلون تهديدا أمنيا للمدنيين. ومن المستحيل بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية إجراء التحقيقات، ومحاكمة جميع الجناة لوحدها. كما لا يمكن لليبيا أيضا الاضطلاع بهذه المهمة الملحة لوحدها. ولا ينبغي أن يؤدي إجراء المحكمة الجنائية الدولية والحكومة الليبية، للتحقيقات ومحاكمتهما للقلة، إلى إفلات الكثيرين من العقاب. من ثم تكتسي الجهود المشتركة والتكميلية التي تبذلها كل من حكومة ليبيا والمحكمة، مدعومة بقوة ونشاط من جانب المجتمع الدولي، أهمية بالغة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب في البلد.

تحقيقا لهذه الغاية، أبرم مكتبي وحكومة ليبيا مؤخرا مذكرة تفاهم بشأن تقاسم الأعباء، الغرض منها تيسير جهودنا التعاونية، لضمان تقديم الأفراد الذين يزعم مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم في ليبيا اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى العدالة، إما في المحكمة الجنائية الدولية أو في ليبيا نفسها. وبينما سيعطي مكتبي الأولوية للتحقيقات والملاحقات قضائية لأولئك الذين هم خارج أراضي ليبيا، وبالتالي ليس بوسع السلطات الليبية إلى حد كبير الوصول إليهم، فإن حكومة ليبيا ستعطي الأولوية للتحقيقات المتعلقة بالمشتبهين الذي يوجدون على الأراضي الليبية.

كما يسرني أن أفيد بأن مكتبي وحكومة ليبيا التزما بدعم بعضهما بعضا فيما يجريانه من تحقيقات ومحاكمات من خلال تبادل المعلومات، شريطة احترام مقتضيات السرية والحماية. وحتى أكون واضحة تماما، فإن هذا الاتفاق لا ينتزع من المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الليبية ولايتهما القضائية، ولا ينطبق على و/أو يؤثر على الإجراءات القضائية المتعلقة بقضيتي سيف الإسلام القذافي أو السنوسي.

إن الدعم الذي سيقدمه هذا المجلس والمجتمع الدولي سيكون حاسما لإنجاز العمل الجبار المتمثل في جمع الأدلة للكشف عن أسلوب عمل الشبكات المسؤولة عن ارتكاب الجرائم. وسنطلب، من جملة أمور، اعتراض المكالمات الهاتفية، واستدامة متابعة عمليات تحويل الأموال بغية تحديد مكان وجود الأشخاص فيد التحقيق وتحركاتهم. وهذه كلها معلومات لن نتمكن من الحصول عليها إلا بمساعدة الدول. والأهم من ذلك هو أننا نأمل أن يكون بمقدورنا التعويل على تعاون الدول في تيسير القيام على نحو سلس بإلقاء القبض على من ستصدر في حقهم أوامر بإلقاء القبض، وتسليمهم. وهذه مسألة أساسية بغية توجيه رسالة واضحة إلى المجرمين الليبيين المحتملين، بل إلى جميع المجرمين المحتملين الذين يراقبهم المجتمع الدولي، ولن يسمح بعد الآن بأن يسود الإفلات من العقاب دون رقيب.

وأعتبر مذكرة التفاهم هاته تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة في علاقة العمل بين مكتبي وحكومة ليبيا، وآمل أن تمهد السبيل لسد الثغرات فيما يتعلق بالإفلات من العقاب في ليبيا. وأشيد بالمذكرة باعتبارها التزاما إيجابيا من لدن حكومة ليبيا بالمساءلة وإحقاق العدالة لضحايا ليبيا، بل، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية على إجراء التحقيقات والمقاضاة بشأن الدعاوى الإضافية ضد من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عما يرتكب في ليبيا من جرائم جسيمة، في إطار الولاية القضائية للمحكمة.

وفي الختام، أكرر أن التحديات التي تواجهها ليبيا تحديات نواجهها نحن أيضا، وسنتشاطر جميعا أوجه نجاح أو فشل هذه الجهود الرامية إلى إحقاق العدالة لضحايا ليبيا وإحلال السلام والأمن لشعبها. ولتحقيق تلك الغاية، أشجع

مرة أخرى حكومة ليبيا على الإعلان عن استراتيجية شاملة لمواجهة الجرائم الجسيمة المرتكبة في البلد، بغض النظر عن هوية مقارفيها وضحاياها. كما أشجع شركاء ليبيا على مواجهة التحدي الذي ينتظرنا، لكيلا لا نتمكن من تفعيل ولاية المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا فحسب، بل ولاية المجلس أيضا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية عن حالة ليبيا فيما يتعلق بالمحكمة، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والتي قدمت فيها على نحو خاص معلومات بشأن مسائل التعاون، ومقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، والتعذيب والجرائم الأخرى. وملاحظاتنا ستقتصر على هذه المسائل.

وتشيد توغو بالتطور الإيجابي لتعاون الدول والمؤسسات من غير الدول مع المحكمة الجنائية الدولية. وتشكر توغو المدعية العامة على دق ناقوس الخطر بشأن استمرار أجواء انعدام البلد في البلد، مما يؤثر على التحقيقات. وتحث بشدة على اعتماد حلول مبتكرة، بالتعاون مع السلطات الليبية والدول الأخرى والمؤسسات من غير الدول، لكفالة سلامة السكان وأمنهم.

ويرحب وفد بلدي في ذلك الصدد بالتوقيع هذا الشهر على مذكرة التفاهم بين مكتب المدعية العامة وليبيا بشأن تشاطر المسؤوليات في التحقيقات القادمة. ونأمل ألا تؤيد المذكرة قوانين العفو التي اعتُمدت لكفالة إفلات مقترفي أفعال محددة من العقاب، بذريعة أنها اقتُرِفَت لحماية الثورة. وبذلك الشرط، نسعى إلى العجيل بالتوصل إلى اتفاق بين السلطات الليبية ومكتب المدعية العامة على كيفية تنفيذ مذكرة التفاهم.

وفيما يتعلق بمقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، فإن توغو تحث جميع الأطراف المعنية باحترام قرار الدائرة المختصة، التي قررت، من جهة، أن قضية سيف الإسلام القذافي مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكن قضية عبد الله السنوسي، من جهة أخرى، غير مقبولة أمام المحكمة، ويمكن محاكمته في ليبيا. وتأمل توغو أن تُحترمَ العملية وأن تبت الدائرة المختصة بدون تأخير في طعن السنوسي في قرار رفض الدعوى أمام المحكمة حتى يتسنى الفصل بسرعة في القضية. ويناشد بلدي الأطراف الفاعلة تنفيذ تلك القرارات وما سيعقبها من قرارات أخرى بروح التعاون الفعال، وفي إطار كامل الاحترام لمبدأ التكامل والأحكام ذات الصلة لنظام روما الأساسي الذي ينظم عمل المحكمة الجنائية الدولية وولايتها.

وفيما يتعلق بالتعذيب والجرائم الأخرى، فإننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء المصاعب التي تواجهها السلطات الوطنية الليبية في السيطرة على مراكز الاحتجاز، ومنع إساءة معاملة الأسرى من لدن الجماعات المسلحة والأشخاص الذين لا يحترمون بتاتا حقوق الإنسان أثناء الإجراءات القضائية وإقامة العدل. ومن أجل استدامة المصالحة الوطنية، نأمل أن يُنَفّذَ القانون الجديد المتعلق بالعدالة الإنتقالية بصورة سريعة ومناسبة وبغية كفالة المحاكمة العادلة للمعنيين بالأمر، ولسنا بحاجة للتذكير بأن دور العدالة يجب ألا يكون هو الإبقاء على الضحايا والمجرمين في حالة تَعَارُض لا تنتهي، بل أن يكون همزة وصل بينهم بغية جمعهم وتمكينهم من الاستفادة من العلاج النفسي الضروري لتحقيق المصالحة الدائمة.

وبينما تشدد توغو على أن السلطات الوطنية الليبية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية الشعب الليبي، فإنها تحثها

على اتخاذ ما يلزم من تدابير لوقف تدهور الحالة الأمنية في ليبيا، وتناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة، عند الاقتضاء.

وفي الختام، تشدد توغو على أن أي مساعدة للسلطات الليبية بغية حماية السكان ينبغي أن تُقَدَّمَ في امتثال صارم للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد زغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نود أن نشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية بشأن التحقيق في الحالة في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونؤيد الجهود التي تبذلها المحكمة لمحاكمة المجرمين على الجرائم الجسيمة التي ارتُكِبَت خلال الأحداث في ليبيا. ويجب ألا يفلتوا من العقاب.

وسنكون ممتنين للمحكمة الجنائية الدولية لو وافتنا بتفسير أكثر تفصيلا لاعتماد قرارات متناقضة تناقضا تاما فيما يتعلق بمقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي أمام المحكمة. فقد أعلنت المحكمة أن قضية القذافي مقبولة، مُشِيرَةً إلى أن السلطات الليبية لم تتمكن من كفالة الإجراءات القضائية الواجبة، لكنها توصلت بعد ذلك بأربعة أشهر فقط إلى نتيجة متناقضة تماما فيما يتعلق بقضية السنوسي، مُعتَبِرَةً أن ليبيا كانت ترغب في إجراء ذلك التحقيق القضائي وكانت قادرة على القيام به.

ولا تزال لدينا شكوك كبيرة في قدرة السلطات الليبية على إجراء تحقيق وطني في هذه المرحلة، مثلما يتجلى ذلك في المعلومات الواردة في الفرع ٤ من التقرير عن حالات الوفاة في مراكز الاحتجاز واستمرار ممارسة التعذيب في ذلك البلد.

وفي هذا السياق، نلاحظ غياب أي تقدم في التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم التي ارتكبها المتمردون خلال النزاع الليبي. ولا يشير التقرير إلى أي تطور إيجابي في هذا الصدد. ومن المعروف أن المتمردين ارتكبوا فظائع سواء أثناء النزاع المسلح أو بعده.

وللأسف، وطبقاً لمصادر مختلفة، ما زالت مظاهر العنف المسلح والاشتباكات والخروج عن القانون في ليبيا مستمرة حتى الآن. ومن الواضح أن السلطات المركزية غير قادرة على فرض سيطرتها في كل أنحاء البلد. وفي ظل هذه الظروف، لم يتضح مدى فعالية عمل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة ودورها المحتمل عندما يتعلق الأمر بتقديم المتمردين المتهمين بارتكاب الجرائم إلى العدالة. ونعتقد أنه ينبغي للمحكمة أن تحقق في الجرائم التي ارتكبها المتمردون.

ونكرر طلبنا إلى المحكمة ألا تقصر التحقيق على الدائرة الداخلية من أعوان القائد الليبي السابق، وأن تقدم عوضاً عن ذلك تقييما قانونياً وموضوعياً لأفعال كل الأطراف في النزاع، وللعنف المرتكب ما بعد النزاع. ومرة أخرى، نحث المحكمة على التحقيق في حالات استخدام العنف بشكل غير متناسب وغير تمييزي أثناء العملية التي قادها حلف شمال الأطلسي، والتي أدت إلى سقوط ضحايا بين السكان المدنيين.

أخيراً، فإننا مازلنا نشعر بالقلق لغياب المعلومات بشأن التطورات والخطوات المتخذة بشأن احتجاز مجموعة من موظفي المحكمة الجنائية الدولية في الزنتان في حزيران/يونيه ٢٠١٢. فالحوادث من هذا القبيل يكون لها أثر سلبي للغاية على تعاون المحكمة مع الدول فضلاً عن أنها تقوض جهود مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد لعسل (المغرب): أود في البداية أن أشكر السيدة فاتو بنسودا، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية الشاملة وتقديمها للتقرير السنوي السادس عن أنشطة مكتب المدعي العام، عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الحالة في ليبيا.

ومنذ إحالة الملف الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية، أبانت سلطات ليبيا رسمياً عن استعداد دائم للتعاون مع المحكمة، كما هو الشأن بالنسبة لبقية الآليات التي استحدثها مجلس الأمن، بما في ذلك لجنة الجزاءات، وعن عزمها معالجة الخروقات التي استهدفت المواطنين الليبيين بدون تمييز. كما انخرطت في إصلاح العدالة بإصدار قوانين تضمن استقلال القضاء واعتماد قانون العدالة الانتقالية ووضع تصور لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة الوطنية. وفي هذا الإطار، عبرت سلطات ليبيا باستمرار عن دعمها للمحكمة الجنائية الدولية واستعدادها للتعاون معها من أجل ضمان العدالة للضحايا. وهذا ما عكسه تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية حول تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والذي توج بالتوقيع في الأسبوع الأول من الشهر الجاري على مذكرة التفاهم بين مكتب المدعي العام الليبي ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية حول تقاسم الأعباء في عمليات التحقيق والادعاء. كما تعهدت الحكومة الليبية بأن المحاكمات في إطار العدالة الوطنية ستركز على المسؤولين الكبار عن الانتهاكات لحقوق الإنسان، بينما سيتم التعامل مع الحالات الأخرى في إطار خطة عامة تدخل في إطار العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالطعون في مقبولية الدعاوي المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، يجب التعامل معها وفهمها من منظور الالتزام القوي للحكومة، وكترسيخ للتعاون بينها وبين المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما تبين للمحكمة بالفعل عندما قررت عدم مقبولية الحالة الخاصة بالسيد عبد الله السنوسي، مستنتجة أن السلطات الليبية بمقدورها القيام بإجراءات المحاكمة في ظروف تحترم المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولذلك، فإننا نتفهم تركيز السلطات الليبية على إعطاء الأولوية للقضاء الوطني في معالجة الخروقات التي طالت المواطنين الليبيين، والذي تمليه عدة اعتبارات ظرفية وموضوعية تتعلق باحترام سيادة ليبيا وتحقيق العدالة على يد القضاء الوطني الليبي من خلال احترام المعايير القانونية الدولية، وبإجراء محاكمات عادلة للمسؤولين عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. وبالتالي، إحقاق الحق للضحايا وذوي حقوقهم، بالإضافة إلى تشجيع العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية وتجاوز مخلفات الماضي، وبناء مجتمع ديمقراطي منفتح يتسع لجميع أبناء ليبيا وتلبى فيه متطلباتهم دون تمييز.

وبالنظر إلى الوضع الانتقالي الذي تمر به ليبيا حالياً، فإن المجتمع الدولي مطالب بتكثيف جهوده لمساعدة حكومتها بالوسائل التي تطلبها لتحقيق العدالة للشعب الليبي ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز ثقافة سيادة القانون ومواجهة التهديدات للأمن، من الداخل أو من الخارج على السواء، التي نشأت من الأعمال الإجرامية السابقة والحالية. وعلينا جميعاً أن نقوم بما يثبت للشعب الليبي التزام مجلس الأمن والعالم بمساعدته في جهوده الرامية إلى تحقيق العدالة والسلام في ربوع بلاده الموحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن المملكة المغربية تؤكد دعمها وتأييدها الكامل للحكومة الليبية لإنجاز المهام الموكولة لها في ظروف أمنية دقيقة، وتهيب من جديد بمجلس الأمن وأصدقاء ليبيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا توفير المساعدة اللازمة لتمكين تلك الحكومة من معالجة التحديات التي ما زالت تواجه هذا البلد الشقيق، وعلى رأسها مشكلة الأمن والسلاح ومراقبة الحدود، وإدماج المقاتلين وحل معضلة النازحين والمهاجرين من خلال نهج يحترم حقوق الإنسان وإنجاز المصالحة الوطنية. كما أن بلادي أعربت في أكثر من مناسبة عن استعدادها لمشاطرة إخواننا في ليبيا ما يرونه مناسباً من تجربتنا في ميدان تطوير المؤسسات والترسانة القانونية والعدالة الانتقالية، مع التأكيد على أن لبيبا الديمقراطية والمستقرة تبقى شريكا فعالاً

لبقية الدول المغاربية لتحقيق الوحدة والاندماج المنشودين والتصدي لتحديات الانفصال والإرهاب التي تهدد منطقة الساحل والصحراء.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة على تقريرها وعرضها. وأعرب مجدداً عن دعمنا لها وللمحكمة الجنائية الدولية.

بعد ٤٢ عاماً من الديكتاتورية، تمر ليبيا الآن بمرحلة انتقال. وأعمال العنف مستمرة، بما في ذلك ضد البعثات الدبلوماسية. إلا أن السلطات الليبية، بما في ذلك رئيس الوزراء علي زيدان، قد أكدت التزامها بتعزيز التحول الديمقراطي في البلد. وفي حين كشفت الثورة الليبية النقاب عن أوجه القصور في هياكل الدولة، وعن تركة القذافي الكارثية، فقد أبدى الليبيون عزيمة لا تلين في سياق ما بعد الثورة، وهي فترة عصيبة بكل المعايير. وقد احتشد المجلس لمساعدتهم، ويجب أن يواصل ذلك الحشد.

وبالرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك، فقد طلبت ليبيا أن تحاكم بنفسها سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وهذا القرار الشجاع الذي يتفق ونظام روما الأساسي والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، يشير إلى استعداد السلطات الليبية لتحمل مسؤولياتها. وقد أذن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لليبيين بمحاكمة السنوسي بأنفسهم، إيماناً بأن ليبيا لديها الاستعداد والقدرة لإجراء تلك المحاكمة. ومن جهة أخرى، رفض القضاة طلب السلطات الليبية النظر في قضية سيف الإسلام القذافي. وقد أكدت الحكومة الليبية اعتزامها توفير أدلة إضافية للمحكمة بهذا الشأن. ولا شك لدينا في أن ليبيا سوف تمتثل لقرار قضاة المحكمة الجنائية الدولية، عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). فاحترام ليبيا لالتزاماتها الدولية مؤشر رئيسي على التزامها بسيادة القانون.

وأشارت المدعية العامة أيضاً إلى أنها تواصل التحقيق في مزاعم الجرائم التي ارتكبها في ليبيا بعض من كانوا قريبين من القذافي الذين ربما يتواجدون خارج الأراضي الليبية الآن، ما يشكل تهديداً للسلطات الجديدة. وبوسع المدعية العامة أن تعول على دعمنا.

وفيما يتعلق بالادعاءات الأخرى، نرحب بالعمل الجاري لإعداد استراتيجية شاملة لوضع حد للجرائم وللإفلات من العقاب في ليبيا. وكما ذكرت السيدة بنسودا، فإن اعتماد قانون ليبي جديد بشأن العدالة الانتقالية وإنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق ولجنة للمصالحة الوطنية من شأنه أن يساعد على الاستجابة للمزاعم بشأن جرائم مثل تلك التي ارتكبت في مسراته وتوارغه خلال النزاع المسلح عام ٢٠١١، أو تلك التي يزعم أنها ارتكبت في بني وليد في عام ٢٠١٢.

ونرحب أيضا – مثلما فعلت المدعية العامة – بالتقارير التي تفيد عن مشروع قانون ليبي جديد يجرّم الاغتصاب أثناء الصراع المسلح بوصفه أحد جرائم الحرب. وأخيرا، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء ممارسات التعذيب وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز في المراكز التي تسيطر عليها الألوية المسلحة، وكما ذكر السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أمام المجلس (انظر S/PV.7031)، فإن السلطات الليبية تدرك تماما هذه المشكلة. ويجب وضع حد لتلك الممارسات.

إن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) مثال على قدرة مجلس الأمن، وبشكل أعم، قدرة المجتمع الدولي على توحيد الصف والعمل على وجه السرعة. وبالنظر إلى الفظائع التي ارتكبتها القيادة الليبية، فقد أدانت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا تلك الأعمال. وقد كان القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن إحالة الحالة في ليبيا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، في صميم عملية ترمي إلى الشروع في عزل المجرمين بصرف

النظر عن رتبهم. وأصبحت المسألة الآن تتعلق بضمان متابعة تنفيذ ذلك النهج.

ويجب أن تأخذ العملية التي بدأها القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) مجراها على النحو الذي كرر تأكيده المجلس من خلال القرارات ١٩٧٣ (٢٠١١) و ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣). وتقتضي العملية الجارية تعاون ليبيا بصورة كاملة مع مكتب المدعية العامة، فضلا عن الدعم الكامل من قبل المجلس.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، ونرحب بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، في المجلس. ونشكرها على تقديمها التقرير السادس إلى المجلس بشأن الموضوع قيد النظر.

ترى غواتيمالا أن جميع السلطات في ليبيا ملزمة باحترام العمل الذي تقوم به المحكمة ومكتب المدعية العامة. تحقيقا لتلك الغاية، فنحن بحاجة إلى ضمان أداء كلتيهما لعملهما دون عوائق أو قيود. ويحدونا الأمل في أن تقدم الحكومة كل الدعم اللازم لموظفي المحكمة ومكتب المدعية العامة كي يتسنى لهم إجراء تحقيقاتهم على نحو ملائم. ونرحب في ذلك الصدد، بمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مؤخرا بين الحكومة الليبية والمحكمة الجنائية الدولية. ونحن مقتنعون بأن من شأن تلك الوثيقة أن تساعد على تعزيز التعاون الوثيق بين الطرفين ووضع الأساس لتمتين العلاقة المباشرة بين المحكمة وحكومة ليبيا.

وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تتمتع المحكمة ومكتب المدعية العامة على حد سواء، بالدعم والمساعدة اللازمين من قبل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، فضلا عن تلك الدول التي لم تصبح بعد أطرافا فيه. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به مكتب المدعية العامة للمحكمة حتى الآن. بيد أننا نرى أيضا أن مشاركة السلطات الليبية في هذه العملية وإبداء الاهتمام بها يشكلان مؤشرا إيجابيا. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعية العامة في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي.

ونحن على ثقة بأنه سيتم توطيد المؤسسات على نحو أفضل مع استمرار عملية الانتقال، الأمر الذي سيمكّن ليبيا من بناء دولة بوسعها كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. ومع ذلك، يجب ألا ننسى حالة انعدام الاستقرار السائدة في ليبيا اليوم. وقد شدد السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، في هذه القاعة عن حق على أن الأمن لا يزال يمثل الشاغل الرئيسي في ليبيا (انظر S/PV.7031). فالهجمات على البعثات الدبلوماسية وموظفيها، والصراع المسلح بين القوات العسكرية، والهجمات بالقنابل على المكاتب العامة، بل واختطاف كبار المسؤولين الحكوميين الليبيين، ليست سوى بعض الأمثلة على تلك الأعمال التي تعكس خطورة الحالة التي يتعين على السكان مواجهتها على أساس يومي. ولا يمكن إنكار أن الهيئة القضائية والمؤسسات المسؤولة عن منع الجريمة قد باتت في خطر عظيم جراء الحالة العامة هذه.

وعليه، تعرب غواتيمالا عن تقديرها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لذلك الوضع أو التخفيف من الضغط الناشئ عنه على الأقل. ونحن واثقون من أن بوسع المجلس أن يضطلع بدور أساسي في زيادة دعمه ومساعدته في ذلك الصدد. ومع ذلك، نرى أيضا أنه لا يمكن حل تلك المشاكل في الأجل القصير، ذلك أن التغيير يستغرق وقتا. ويتوقف الكثير على الحياد والاستقلال والقدرة التي يستطيع القضاء الليبي تطويرها. وليس ممكنا الحديث عن تحقيق سيادة القانون في ليبيا إلا عبر تعزيز النظام القضائي.

وفيما يتعلق بالتحقيقات التي يجريها مكتب المدعية العامة في الجرائم الأخرى التي ارتكبت في ليبيا، فإننا نرى أن تلك التحقيقات في غاية الأهمية. ونحث مكتب المدعية العامة على مواصلة الجهود البالغة الأهمية المبذولة في ذلك الصدد. ونؤكد من جديد دعوتنا إلى التحقيق في جميع الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في ليبيا، بغض النظر عن مرتكبيها. ويساورنا قلق بالغ إزاء الجرائم الجنسانية التي ارتكبت أثناء الصراع، ونأمل أن يسفر التحقيق في تلك الجرائم الجسيمة عن تحقيق العدالة للضحايا. ويجب أيضا أن تستمر التحقيقات في جميع الجرائم التي ترتكب ضد المحتجزين ومجموعات الأقليات.

وأخيرا، نكرر تأكيد التزامنا ودعمنا للمحكمة ومكتب المدعية العامة. ونأمل أن يستمر العمل الجيد الذي يضطلعان به في ليبيا، وأن يكون التعاون والتفاهم اللذان تحققا في تلك الحالة بمثابة نموذج يحتذى في الحالات الأخرى.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية، وعلى تقديمها التقرير السادس إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتسهم المحكمة الجنائية الدولية إسهاما واضحا في مكافحة الإفلات من العقاب، وينبغي زيادة الدعم المقدم إلى أعمال المحكمة في ذلك الصدد.

ترحب أذربيجان بالتزام الحكومة الليبية باستعادة سيادة القانون في البلد وكفالة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت أثناء الصراع. ونسلّم أيضا بوجود تحديات وتهديدات خطيرة تواجه البلد ومن شأنها تقويض التقدم المحرز حتى الآن.

ونثني على الحكومة الليبية على تعاونها وتقديمها المساعدة إلى المحكمة ومكتب المدعية العامة. ونرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة الليبية ومكتب المدعية العامة بشأن تقاسم الأعباء المتعلقة بإجراء مزيد من التحقيقات والمحاكمات. وكما يلاحظ التقرير، فإن التوقيع على مذكرة التفاهم يمثّل التزاما إيجابيا من جانب الحكومة الليبية بتوفير العدالة للضحايا والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في قضايا إضافيو ضد أولئك المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم خطرا في ليبيا ومحاكمتهم.

وتواصل السلطات الليبية إظهار التزامها بكفالة إجراء تحقيق فعال وحقيقي، ومحاكمات عادلة تتسق مع المعايير الدولية المطلوبة. وهكذا، فمن خلال اعتماد البراهين القانونية المتاحة والتصرف وفقا للعملية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، طعنت الحكومة في قبول قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وفي القرار الذي أصدرته الدائرة التمهيدية بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وجدت أن قضية هذا الأخير غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، واكدت أن ليبيا على استعداد للاضطلاع بإجراءاتها المتعلقة بتلك القضية، وأنها حقا قادرة على القيام بذلك. ونلاحظ أيضا تقديم الحكومة المزيد من الاثباتات في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بشأن القضية المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي واستعدادها لمشاطرة الأدلة الداعمة مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا للتشريعات الوطنية في ليبيا.

إننا نثني على الجهود التي بذلت مؤخرا لإقامة آليات تعالج الادعاءات المتعلقة بالجرائم الأخرى التي يقال إنها وقعت أثناء الصراع المسلح. واعتماد قانون العدالة الانتقالية الجديد في ليبيا، وإنشاء لجنة تقصي الحقائق وتحقيق المصالحة هما خطوتان أساسيتان في هذا الصدد.

ونحيط علما كذلك على نحو إيجابي بجهود الحكومة الليبية لتحسين ظروف المحتجزين ومعاملتهم، والتزامها بتأمين تسليم المحتجزين إلى الدولة، وكفالة حسن سير نظام العدالة الجنائية.

وفي الختام، نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم اللازم للجهود التي تبذلها الحكومة الليبية من أجل إنهاء الإفلات من العقاب حيال أخطر الجرائم التي ارتكبت خلال الصراع، والمضي قدما في خطتها الانمائية والأمنية.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة، السيدة بنسودة، على إحاطتها الإعلامية عن عمل مكتبها بشأن ليبيا.

بعد أكثر من عامين على العملية الانتقالية، أحرزت ليبيا تقدما حقيقيا وكبيرا، ولكن تبقى هناك تحديات سياسية وأمنية خطيرة. والأمر المركزي بالنسبة إلى إكمال ليبيا انتقالها بنجاح إلى الديمقراطية هو إقامة حكم القانون. إننا ندرك أن الحالة الأمنية الخطيرة في ليبيا تجعل عمل جميع الجهات الفاعلة في مجال المساءلة أكثر صعوبة. وإنه لأمر حيوي أن يجري تعزيز المؤسسات القانونية الوليدة، وملاحقة تطبيق المساءلة عن الجرائم الخطيرة. والمحكمة الجنائية الدولية تؤدي دورا هاما في هذا المسعى. وإحالة المجلس للوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية لم تظهر فحسب الإصرار على محاكمة المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة؛ إنما هي حافز هام لإصلاح النظام القضائي في ليبيا.

ونحن نشيد بالحكومة الليبية على الطريقة البناءة التي تواصل فيها العمل مع المحكمة الجنائية الدولية. وإننا ننوّه على وجه الخصوص بالطريقة التي اتبعتها ليبيا لنيل حقوقها، عن طريق الطعن في الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن القضيتين المرفوعتين ضد السيد سيف الإسلام القذافي والسيد عبد الله السنوسي، وفقا لنظام روما الأساسي. ونرحب أيضا بالتشاور الوثيق الذي يجري بين ليبيا ومكتب المدعية العامة بشأن تلك المسائل. إن هذه الإجراءات تظهر عمليا مبدأ التكامل كعنصر أساسي من عناصر نظام روما الأساسي. والواقع كما قالت السيدة بنسودة، إن ليبيا، من خلال مشاركتها النشطة في إجراءات المحكمة، تضرب مثالا على كيفية تطبيق الدول لمبدأ التكامل، بغية حماية حقوقها السيادية في التحقيق مع مواطنيها وتقديمهم إلى المحاكمة.

ونحيط علما بقرار الدائرة التمهيدية ومفاده أن قضية المحكمة الجنائية الدولية ضد السيد السنوسي غير مقبولة، على أساس أن ليبيا نفسها راغبة في ممارسة الولاية القضائية تجاهه وهي قادرة على القيام بذلك. وفي حين أن هذا القرار يخضع للاستئناف، من المهم أن ندرك أن قرار الدائرة التمهيدية يأتي انعكاسا للخطوات الهامة التي اتخذتها ليبيا لإعادة إرساء سيادة القانون. ونلاحظ إبلاغنا من جانب السيدة بنسودة أن مكتبها قد خلص إلى أنه لا يوجد أي أساس قانوني للطعن في قرار الدائرة التمهيدية.

إن اعتماد ليبيا لقانون العدالة الانتقالية، وإنشاء لجنة تقصي الحقائق وتحقيق المصالحة هما خطوتان هامتان مرحب بهما لإعادة إرساء سيادة القانون. ونحث ليبيا على استخدام تلك الآليات وغيرها لكفالة مثول أكبر المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة أمام العدالة، بغض النظر عما إذا قاتلوا دفاعا عن نظام القذافي أو كانوا من بين أولئك الذين حملوا السلاح لإنشاء ليبيا جديدة. وفي هذا السياق، نرحب بإبرام مذكرة التفاهم بين مكتب المدعي العام وحكومة ليبيا بشأن تقاسم الأعباء المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية في المستقبل.

وبينما نعترف بإحراز تقدم كبير في بعض المجالات، لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التصدي لحالة المحتجزين نتيجة الصراع. وثمة تقارير تثير القلق البالغ مفادها أن العديد من هؤلاء المحتجزين ما زالت تعتقلهم كتائب مسلحة دون مراعاة الأصول القانونية، وهم يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ونحث ليبيا على كفالة أن يتم نقل المحتجزين كي يصبحوا تحت سيطرة الدولة

وفقا لتوصيات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونحث ليبيا أيضا على كفالة إخضاع المسؤولين عن سوء المعاملة هذه، أو غيرها من الجرائم، مثل حالات الاختفاء القسري، للمساءلة.

وفي حين نشيد بسجل تعاون الحكومة الليبية مع المحكمة، من الضروري أن تتعاون الحكومة الليبية أيضا مع المحكمة في جميع المسائل، عملا بالتزاماتها وفقا للقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣). ونلاحظ على وجه الخصوص أن ليبيا ما زالت ملزمة بتسليم السيد القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونحث ليبيا على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونلاحظ مع الشعور بقلق خاص كلام المستشار القانوني للسيد القذافي أن موكله محتجز احتجازا انفراديا، وتمنع عنه الزيارات من أفراد عائلته والأصدقاء، ويحرم من الوصول إلى مستشارين قانونيين. إن ذلك لا يمكن أن يستمر.

ونلاحظ كلام المدعية العامة أن التحقيقات الجارية تنصب على أشخاص خارج ليبيا. وفي هذا السياق، تدعو أستراليا الدول، لا سيما الدول المجاورة لليبيا، إلى التعاون مع المحكمة بغية كفالة مثول الأشخاص الأكبر مسؤولية عن أخطر الجرائم الدولية التي ارتكبت في ليبيا أمام العدالة.

ومن الضروري أيضا أن يواصل المجلس تقديم دعمه ليس للجهود التي تبذلها ليبيا فحسب، ولكن أيضا للتحقيقات التي تجريها المدعية العامة. والدعم النشط والمستمر من المجلس ضروري لكفالة الوفاء بهدفي المجلس تجاه إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ألا وهما إعمال العدالة والحفاظ على السلام والأمن.

السيد ماكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أشكر المدعية العامة على تقريرها وإحاطتها الإعلامية عن الحالة في ليبيا.

تشعر المملكة المتحدة بالقلق حيال استمرار الصعوبات التي تواجه الحالة السياسية الداخلية في ليبيا منذ تقديم المدعية العامة إحاطتها الإعلامية السابقة (انظر S/PV.6962). إن هذه الصعوبات متوقعة إلى حد ما، بعد أربعة عقود من سوء الحكم. وإصلاح قطاع الأمن وإصلاح قطاع العدالة، مع ذلك، هما الآن أكثر أهمية من ذي قبل إذا أرادت ليبيا أن تعيد بناء مؤسسات الدولة، وتستعيد حالة الاستقرار في أعقاب الثورة. ونحن، إلى جانب شركائنا الدوليين، نظل ملتزمين بالعمل مع ليبيا بغية تزويدها بالدعم اللازم من أجل التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها.

ونرحب بالجهود الجارية للتحقيق مع كل المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ وتقديمهم إلى العدالة. ونرحب خصوصا بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين مكتب المدعي العام والحكومة الليبية لتقاسم الأعباء المتعلقة بإجراء مزيد من التحقيقات والملاحقات القضائية، ويحدونا الأمل أن يكون بالإمكان إحراز تقدم سريع في تنفيذها.

وترحب المملكة المتحدة بالرد الايجابي من ليبيا بشأن التوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن أعمال التعذيب والقتل التي تشهدها أمكنة الاحتجاز في ليبيا. ونكرر دعوة مكتب المدعي العام الحكومة الليبية إلى التنفيذ الكامل لقانونها الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٣ حول تجريم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز.

ونتشاطر أيضا القلق إزاء التقدم البطيء في معالجة مسألة المحتجزين في ليبيا. ونكرر الدعوة إلى أن تعمل ليبيا بشكل وثيق مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بغية المساعدة بشكل مستقل على تأكيد التدقيق في مسألة المحتجزين ومعالجتها، والإفراج عن الذين توجد ضدهم أدلة قليلة أو الذين تنعدم الأدلة ضدهم، وإرسال الباقين إلى

المحاكمة. ونعتقد أن ذلك سيساعد على ترسيخ الثقة بالنظام القضائي الليبي.

إننا نؤيد تمام التأييد التحقيقات الجارية في الجرائم الجنسانية، وحالة المشردين داخليا، بمن فيهم الطوارق. فهذه الجهود تؤدي دورا كبيرا في التصدي للإفلات من العقاب، وكفالة تحقيق المساءلة للذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن أشد الجرائم خطورة. ونحث الحكومة الليبية على إيجاد حل لهذا الوضع بأسرع ما يمكن.

وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها على المعلومات المستكملة التي قدمتها المدعية العامة بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ونحيط علما بصفة خاصة بالقرار الذي صدر مؤخرا عن الدائرة التمهيدية بمواصلة إجراءات قضية السنوسي في ليبيا. وتؤيد المملكة المتحدة حق ليبيا في إجراء محاكمات وطنية عن الجرائم التي ارتكبت في نطاق ولايتها القضائية. ويجب أن يخضع أي إجراء لقرارات المحكمة الجنائية الدولية. ولا بد أن يخضع الاحتجاز للقانون الدولي، بما في ذلك الاستفادة من خدمات المستشارين القانونيين، ويجب أن تجرى المحاكمات بما يتفق مع التزامات الدولية لليبيا في مجال حقوق الإنسان. ونشجع تعاون ليبيا الكامل مع المحكمة بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي.

ولا تزال المملكة المتحدة صديقة لليبيا ومؤيدة للمحكمة الجنائية الدولية. ونتطلع إلى التعاون في المستقبل بين ليبيا والمحكمة بينما تعود ليبيا إلى الاستقرار في أعقاب الثورة.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تتقدم الأرجنتين بالشكر إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على عرض التقرير السادس لمكتب المدعية العامة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ولا يزال الحوار البناء بين السلطات الليبية ومكتب المدعية العامة متواصلا. وأدركنا، في آيار/مايو من هذا العام، أن القيود فيما يتعلق بحكومة ليبيا قد جرى التغلب عليها، وأن مكتب المدعية العامة عاود الاتصال بالإدارة الجديدة في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٢. وفي ذلك الحين، نشيد بتوقيع مكتب المدعية العامة والنائب العام في ليبيا مؤخرا مذكرة تفاهم بشأن توزيع الأعمال المتعلقة بالتحقيقات والمقاضاة في المستقبل.

وفيما يتعلق بقضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، اللتين علق مكتب المدعية العامة النظر فيهما حينما أثارت ليبيا شكوكا بشأن مقبوليتهما، دأبت الأرجنتين، وفقا للفقرات الفرعية (أ)، و (ج) من المادة المادة ١٧-١ من نظام روما الأساسي، على التأكيد على أنها مسألة قضائية يقتصر النظر فيها على دوائر المحكمة. كما اتخذت المحكمة قرارا بشأن الطعن في مقبولية الدعوى ضد سيف الإسلام القذافي. ورفضت دائرة الاستئناف الطلب الليبي بتعليق القرار الصادر من الدائرة التمهيدية، التي استنتجت أن الدعوى مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتشير الأرجنتين إلى أن الدائرة التمهيدية قررت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أن الدعوى المرفوعة ضد عبد الله السنوسي غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهو قرار طعن فيه السيد السنوسي. وتذكر الأرجنتين ليبيا، كما تفعل المدعية العامة في تقريرها، أنها ملزمة بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة.

وتشيد الأرجنتين بالمدعية العامة لمواصلة تحقيقاتها فيما يتعلق بمشتبه بهم محتملين آخرين، بمن في ذلك أولئك الذين يعيشون خارج الأراضي الليبية. كما يدرك بلدي قلق المدعية العامة بشأن التقرير عن ”التعذيب وأعمال القتل في مراكز الاحتجاز في ليبيا“ الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية للأمم

المتحدة لحقوق الإنسان، ويشمل مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها كتائب مسلحة، حيث يمارس التعذيب بشكل روتيني. ولا بد أن تخضع تلك المراكز للاحتجاز لسيطرة الدولة. وفي ذلك الصدد، نحث ليبيا على بذل كل جهد ممكن بغية الامتثال للجدول الزمني المحدد من قبل القانون الجديد للعدالة الانتقالية، الذي ينص على ضرورة إحالة قضايا المحتجزين المرتبطين بالنظام السابق والمتهمين بارتكاب جرائم قبل ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى النائب العام المختص ليتم التعامل معها وفقا لإجراءات التقاضي السليمة. كما نؤيد دعوة المدعية العامة إلى ليبيا بتطبيق القانون الذي اعتمدته في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشكل فعال بمعاقبة التعذيب والتمييز والاختفاء القسري.

ويعرض على أعضاء المجلس مرة أخرى تقريرا يؤكد استعداد ليبيا للتعاون مع المحكمة. وتدرك الأرجنتين تماما، مثل المدعية العامة، التحديات المتعددة التي تواجهها السلطات الليبية وتثني على مكتب المدعية العامة لاستعداده لمواصلة دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى النظر في أكبر عدد ممكن من القضايا في إطار ولايتها القضائية.

وإضافة إلى مسألة اختصاص المحكمة، التي تركز بطبيعة الحال على أسوأ المجرمين، من الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة الليبية ترسيخ حربها ضد الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة في الجرائم البشعة المرتكبة. ولن يتسنى توطيد السلام وإنصاف الضحايا إلا من خلال المساءلة أمام العدالة.

وكما هو الحال في كل مرة تقدم فيها المدعية العامة تقريرا إلى المجلس، هناك العديد من النقاط الإضافية يود وفد بلدي تسليط الضوء عليها. بادئ ذي بدء، تنطوي الإحالات التي يضطلع بها المجلس، بما في ذلك الحالة في ليبيا، على التزام بالمتابعة. ترى الأرجنتين، أنه يتعين على المجلس الاضطلاع بأكثر من الإحاطة علما بتلك التقارير. ويسرنا أن المجلس أعرب، في بيانه الرئاسي (S/PRST/2013/2) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، عن التزامه بتوفير متابعة لقراراته فيما يتعلق بالمحاكم المخصصة والمحكمة الجنائية الدولية. وبالنظر إلى أن آلية المتابعة للمحاكم المخصصة قائمة بالفعل، تقوم الآن حاجة ملحة لتنفيذ ذلك الالتزام بإنشاء آلية محددة للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا، تشعر الأرجنتين بالقلق حيال النص، الوارد في المسألتين المحالتين حتى الآن، بإعفاء مواطني الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي من اختصاص المحكمة عن الأفعال أو حالات الأغفال المستمدة من عمليات أنشأها مجلس الأمن أو وافق عليها أو ما يتصل بتلك العمليات. وتعتقد الأرجنتين أن ولاية المحكمة القضائية شاملة ويجب أن تظل كذلك.

مسألة أخرى يمكن أن تؤثر بشكل خطير على المحكمة هو أنه، في الإحالتين، قرر المجلس ألا تتحمل الأمم المتحدة النفقات المترتبة على الإحالتين بل يجب أن تتحملها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. ويتعارض ذلك مع أحكام المادة ١١٥ (ب) من نظام روما الأساسي والمادة ١٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. والشواغل المشروعة التي يشعر بها العديد من الأعضاء فيما يتعلق برؤية محكمة أكثر كفاءة وقادرة على تحقيق العدالة بسرعة أكبر – شواغل مثل تلك التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي، لا يمكن الاستجابة لها بينما تواجه المحكمة مشاكل مالية خطيرة في تنفيذ العدالة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أن المحكمة الجنائية الدولية هي أحد أبرز الإسهامات في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع الأعمال الوحشية. وافق مجلس الشيوخ في بلدي، هذا الصباح، على قانون يتعلق بالتعويضات الكاملة للسجناء السياسيين وأعضاء النقابات والطلاب المحتجزين في

ظل الدكتاتورية العسكرية السابقة. وأخيرا أصدرت دائرة الاستئناف الاتحادية حكما، هذا الصباح في بلدي، في قضية اثنين من القساوسة، كارلوس دي ديوس مورايس وغابرييل لونغوفيل، اللذين حرما بشكل غير قانوني من الحرية وقتلا في ظل الديكتاتورية العسكرية. واستمعنا اليوم، في بلدي، الساعة ٨ صباحا، إلى شهادة إدواردو بينشرسكي، ضحية من ضحايا الدكتاتورية المدنية العسكرية. وتكلم لا بوصفه ناشطا سياسيا فحسب بل باعتباره يهوديا، وقال: ”قررت الآلهة من سيموت ومن سيحيا. كانوا يعتقدون أنهم آلهة.“

نحن بحاجة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة أُويزيرا (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها السادس بشأن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى المعلومات الإضافية التي قدمتها اليوم.

أود أن أبدأ منوِّها بالجهود المبذولة من جانب حكومة ليبيا وشعبها في إعادة بناء مؤسسات دولتهما، ولا سيما النظام القضائي، بينما ما برح البلد يواجه تحديات على الجبهتين الأمنية والسياسية. بناء مؤسسات الدولة ليست مهمة سهلة؛ فهي تستدعي الوقت والجهود المتضافرة من جميع الأطراف الفاعلة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع شركاء ليبيا الرئيسيين إلى مواصلة توفير الدعم الضروري وتعزيز التعاون مع الحكومة الليبية.

وفي قضيتَي عبد الله السنوسي وسيف الإسلام القذافي، ظل اعتقادنا دائما أنّ المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية التي يُتهَم بها هذان الشخصان ومقاضاتها تقع على عاتق الولاية القضائية الوطنية الليبية. لذا، نرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته الدائرة التمهيدية حفاظا على مبادئها التكاملية بإقرار الخطوات التي اتخذتها المحاكم الليبية فعلا في مقاضاة السنوسي.

أما فيما يتعلق بسيف الإسلام القذافي، فقد بدأت الحكومة إجراءات قانونية في الوطن، مثبتة بذلك قدرة المؤسسات القضائية الوطنية على أداء واجباتها واستعدادها للقيام بذلك. ونأمل أنّ يعتبَر هذا المسعى من جانب الحكومة الليبية دليلا على الإرادة الطيبة ومُضيّا على المسار نفسه لضمان المساءلة، والحفاظ بالتالي على مبدأ التكاملية ذاته. وينبغي الإشارة إلى أنّ الحكومة الليبية قد اتخذت مؤخرا خطوات في تطورها التشريعي. ونعتقد أنّ ذلك مؤشر إلى أنّ ليبيا تريد محاكمة أولئك الذين ارتكبوا الجرائم ووضْع نهاية للإفلات من العقاب.

ومع ذلك، دعونا نشجع حكومة ليبيا على إثبات إرادتها الطيبة بأن تضع موضع التنفيذ القوانين الصادرة، بما فيها قانون العدالة الانتقالية. وإننا نشدد بشكل خاص على ضرورة أن تضمن الحكومة الليبية التنفيذ الكامل للمادة ٢٨ من ذلك القانون، المتعلقة بإنهاء احتجاز أولئك المرتبطين بالنظام السابق بدون مراعاة للأصول القانونية. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق حيال الجرائم المبلَّغ عنها المرتكَبة ضد سكان مدينة طوارغة المدنيين، الذين لم يتمكنوا حتى الآن من العودة إلى منازلهم في طوارغة. ونأمل من الحكومة الليبية أن تضمن الحماية المتساوية لمواطنيها.

ومن خلال تجربتنا المتعلقة بالولايات القضائية لنظام الغاكاكا، نعتقد أنّ المبادرات الوطنية، مثل لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة في ليبيا، يمكنها أن تنفِّذ استراتيجيات من شأنها معالجة المزاعم حول جرائم ارتكِبت على المستوى المحلي، مثل تلك المرتكَبة في مصراطة وطوارغة في عام ٢٠١١. وسيقدم المجتمع الدولي المساعدة اللازمة لدعم وتعزيز هذه الآلية. وإننا نشدّد على أنه لكي يتصالح الشعب الليبي، على الليبيين أنفسهم أن يطبِّقوا العدالة بشكل أساسي.

وبالنسبة إلى المقيمين خارج ليبيا من المرتكِبين الآخرين للجرائم ضد الإنسانية، التي اقتُرفت أثناء الانتفاضة، نشجع

الحكومة الليبية على ضمان المثول أمام العدالة لأولئك الذين ارتكبوا الجرائم، والذين قد يظلون مصدر تهديد للّيبيين، وذلك بالتعاون مع البلدان المعنية والشركاء الآخرين.

ختاما، أود أن أؤكد أنه ينبغي استخدام المحكمة الجنائية الدولية بصفتها الملاذ الأخير. لذا، من المهم أن يدعم المجتمع الدولي تعزيز القدرات الوطنية ويقدم المساعدة لها – وهي في هذه الحالة القدرات الليبية – للتعامل مع الجرائم السابقة، وتعزيز سيادة القانون، وإنشاء نظام قانوني سليم والتحقيق في الجرائم الخطيرة ومحاكمتها. ولا يمكننا مكافحة الإفلات من العقاب حقا، إلاّ بتعزيز القدرات الوطنية.

السيد أوه جوون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدَّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية المتعلقة بالتطورات الأخيرة بشأن ليبيا. إننا نتفق معها على أنّ ليبيا قد قطعت شوطا طويلا، على الرغم من التحديات التي تواجهها، عبْر العمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، بما فيه المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى صعيد التطورات الأخيرة بين المحكمة الجنائية الدولية وليبيا، أود إبداء بعض الملاحظات المستندة إلى ما أوضحته المدعية العامة للتو. أولا، أعتقد أنّ التعاون الوثيق بين المحكمة الجنائية الدولية وليبيا حيوي بصورة مطلقة إذا أريد للمحكمة أن تنفَّذ ولايتها، كما حددها مجلس الأمن. وإننا نشيد بتعاون الحكومة الليبية حتى الآن، لكننا نتوقع منها أيضا أن تواصل تنفيذ التزاماتها بمقتضى القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وتمضي في زيادة تعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بإبرام مذكّرة التفاهم بشأن تقاسم الأعباء بين المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام للحكومة الليبية. ونأمل لهذا الصك الجديد أن يسهم في تعزيز تعاونهما، خدمة للهدف المشترك المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرَز في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، نعتقد أنّ قرار المحكمة قد أرسى المعايير للمسائل المتعلقة بالمقبولية. ونأمل أن تقدِّم هذه القرارات أيضا مساهمة إيجابية في تفسير مبدأ التكاملية.

وإننا ندعم جهود المدعية العامة للتحقيق في مزاعم الجرائم المرتكَبة على أيدي مسؤولين مناصرين للقذافي خارج ليبيا، فضلا عن الجرائم التي ارتكبتها القوى المتمرِّدة. ونحن نتطلع إلى تحقيق شامل في جميع تلك المزاعم، بالتعاون الكامل مع السلطات الليبية. وسيكون محبَّذا أن تواصل المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية مساعدة السلطات الليبية في محاكمة القضايا الجنائية محليا، كلما أمكن، وتشجيعها على ذلك وفقا لسياسة التكاملية الإيجابية.

لقد ذكرت السيدة بنسودة شواغل متعلقة بتحديات في عملية التحقيقات والسجون على المستوى الوطني. ووفد بلدي يشاركها شواغلها. وفي هذا الصدد، نود أن نشدّد على أهمية بناء القدرات في ليبيا والدعم المتواصل من المجتمع الدولي لهذه الغاية.

ومع هذه التطورات جميعا، ندرك أنّه تبقى في ليبيا مهامّ عديدة. لكننا نعتقد أنّ ليبيا ستحقق بنجاح السلام والديمقراطية المستدامَين والمستنِدَين إلى سيادة القانون، بالجهود المتواصلة والتعاون من جانب السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن. وكما فعلنا سابقا، سيواصل وفد بلدي العمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس لبلوغ تلك الغاية، مع التزام ثابت بالميثاق ورؤية المحكمة الجنائية الدولية. وأسوة بالممثل الدائم للأرجنتين، نعتقد أيضا أننا بحاجة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية، ونرحب بعودتها إلى قاعة مجلس الأمن. لقد أحطنا علما بالتقرير السادس المقدَّم إلى مجلس الأمن من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وإننا نشيد بالسيدة فاتو بنسودة على عملها المضني والتزامها بنظام العدالة الجنائية الدولية.

إنّ ليبيا ما برحت تواجه تحديات خطيرة في توطيد نظامها الديمقراطي. والطريقة المثلى أمام المجتمع الدولي لمساعدة ليبيا في التغلّب على تلك التحديات هي مساعدتها على تعزيز قدرات المؤسسات الليبية. فمؤسسات العدالة والأمن على السواء بحاجة إلى الدعم في النهوض بقدراتها وفعاليتها. وإننا ندعو المجموعات المسلحة في ليبيا إلى إلقاء سلاحها والمشاركة في العملية الديمقراطية والحوار لحلّ خلافاتها وجبر مظالمها.

إننا نرحب بمذكرة التفاهم المتعلقة بتقاسم الأعباء المترتبة على المزيد من التحقيقات والمحاكمات، التي وقّعتها الحكومة الليبية ومكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية هذا الشهر. وليبيا تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ومذكرة التفاهم كما رأتها المحكمة الجنائية الدولية، دليل على التزام الحكومة الليبية بإنهاء الإفلات من العقاب وتوفير العدالة للضحايا. ونحن ندعو الحكومة الليبية إلى الحفاظ على مشاركتها البنّاءة مع المحكمة.

كما نرحب بقرار الدائرة التمهيدية بشأن عدم مقبولية قضية السنوسي، وفقا لمبدأ التكاملية الوارد في نظام روما الأساسي. وعلى أساس هذا المبدأ، تصبح القضية في لاهاي مسألة ملاذ أخير. ونحن نقدِّر تصميم المحكمة الجنائية الدولية على أنّ ليبيا مستعدة لتنفيذ الإجراءات القضائية ضد عبد الله السنوسي وقادرة على ذلك.

ومما يثلج الصدر أنه وفقا لتقييم المحكمة لم تؤثر الحالة الأمنية العامة في ليبيا على قدرة المؤسسات الليبية في الحصول على الأدلة والشهادات والسير في الإجراءات في هذه القضية المحددة والمتعلقة بالسنوسي. من المهم أن تحافظ الحكومة الليبية على جودة الأدلة والشهادات، وتوفير الحماية للشهود ومراعاة الإنصاف في سير إجراءات المحاكمة ضد سيف الإسلام القذافي، وتقديم معلومات إضافية مقنعة إلى دائرة الاستئناف في هذا الصدد.

إن مكتب المدعية العامة بصدد جمع الأدلة ضد أفراد آخرين من اتباع النظام السابق الموجدين خارج ليبيا الذين ربما يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم جسيمة. وسيغدو المجلس ممتنا لو تلقى معلومات إضافية عن هذه التحقيقات.

أما في ما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المزعومة الأخرى المرتكبة في ليبيا، فنؤكد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة بغض النظر عن الطرف الذي ارتكب الجريمة. ونشجع أيضا منظمة حلف شمال الأطلسي على التعاون تعاونا كاملا مع المحكمة ومع الجهود الوطنية التي تقوم بها ليبيا للتحقيق في وقوع إصابات في صفوف المدنيين خلال النزاع.

إن تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا في ليبيا يفضي إلى نتائج إيجابية. ونرحب باعتماد قانون جديد للعدالة الانتقالية في ليبيا. ويحدونا الأمل في الاحتكام إلى القانون لضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة لجميع المعتقلين. لقد دخل البلد الآن مرحلة هامة في تنفيذ القوانين الانتقالية. تلك مسألة حاسمة لقيام ليبيا مستقرة ومزدهرة.

لقد أظهر نظام العدالة الجنائية الدولية أن بوسع الآليات القضائية الوطنية في نهاية المطاف أن تكون أكثر كفاءة وأكثر فعالية من حيث التكلفة في تناول هذه الجرائم الخطيرة. وربما تفلح المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى في تناول حفنة من القضايا. أما بالنسبة للكم الأكبر من القضايا،

فسوف تستمر في الاعتماد بدرجة أكبر على النُظم القضائية الوطنية لتحقيق نتائج أكثر جدوى. لذلك فإن تعزيز النظام القضائي الليبي أمر جوهري للتصدي للجرائم التي حدثت في هذا البلد. ولا بد للحكومة الليبية من أن تواصل وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للتصدي لهذه الجرائم.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لليبيا لتحقيق ذلك الهدف. وفي الأجل الطويل، فإن تعزيز المصالحة مسألة جوهرية لتقوية الوحدة الوطنية ولرأب الصدع الذي تسببت به النزاعات. إن نجاح لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مهم جداً لتعزيز الوحدة في البلد. وأن تحقيق توازن بين حتميات العدالة والسلم يمثل دائماً تحدياً صعباً. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال الآليات والمؤسسات الوطنية.

أخيراً، تشدد باكستان على تقديم أكبر قدر من الدعم لرفاه أبناء الشعب الليبي وازدهارهم. ونتمنى لهم النجاح في مسعاهم من أجل تحقيق المصالحة والاستقرار وبناء المؤسسات.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسرنا أن نرحب بالسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ونود أن نشكرها على إحاطتها الإعلامية عن تقريرها السادس وفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

ترحب الولايات المتحدة بالتزام وجهود حكومة ليبيا وشعبها خلال الفترة الانتقالية لبلدهما في أعقاب ٤٠ عاماً من الدكتاتورية. ونقر بأن عملية بناء دولة ديمقراطية وآمنة مسعى طويل الأجل وتكتنفه تحديات عديدة. وثمة جزء هام من تلك العملية في مجال سيادة القانون، حيث تحتاج ليبيا إلى الاستمرار في بناء الجهود الجارية لتعزيز آليات المساءلة التي تساعد في دعم وتطوير نظام عدالة أقوى، وأنصف وأنجع.

وفي ذلك الصدد، نرحب باستمرار التزام ليبيا بالوفاء بتعهداتها الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ونرحب أيضاً باستمرار تعاون ليبيا في المحاكمات الجارية حالياً أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونلاحظ باهتمام مذكرة التفاهم الأخيرة بشأن تقاسم الأعباء والمبرمة بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات.

بموجب نظام روما الأساسي فإن المحكمة الجنائية الدولية مكملة للهيئات القضائية الوطنية، وقرار المحكمة الابتدائية في تشرين الأول/أكتوبر بالموافقة على الطعن الذي تقدمت به ليبيا في القضية المقامة ضد عبد الله السنوسي، يعتبر أول قرار تصدره المحكمة الجنائية، ويمثل تطوراً كبيراً في ذلك الصدد. ونلاحظ أن المحكمة وجدت أن السلطات الليبية تتخذ خطوات محددة وتقدمية في الإجراءات المحلية ضد السيد السنوسي، وبأن ليبيا أظهرت أنها مستعدة وقادرة على إجراء تحقيق نزيه والسير في المحاكمة المتعلقة بالقضية.

وفي تلك الإجراءات، نرى تطبيق مبدأ التكامل في سياق بلد خارج من صراع. ويلاحظ تقرير المدعية العامة أن ليبيا قامت بعدد من الجهود لإنشاء مؤسسات وآليات عدالة. وتشمل تلك إقرار قانون العدالة الانتقالي الجديد في ليبيا، وتشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ومشروع قانون جديد يعتبر جريمة الاغتصاب من جرائم الحرب. ونرحب بتلك المبادرات وغيرها، بما في ذلك التي تساعد على بناء القدرات المطلوبة بشدة في نظام العدالة ليتسنى تطبيق العدالة على نحو أنجع.

أخيراً، نود أن نشدد على أنه يتوجب على الحكومة الليبية أن تعمل على ضمان عدم احتجاز الموجودين في مراكز الاحتجاز من دون مراعاة الإجراءات الواجبة، وضمان وأن يعاملوا معاملة إنسانية، بما في ذلك وفقاً لقانون تجريم التعذيب

في ليبيا المعتمد في نسيان/إبريل. وفي نهاية المطاف، فإن قدرا كبيرا من المسؤولية عن ضمان المساءلة عن الجرائم في ليبيا سيقع على كاهل السلطات المحلية. حتى لو كان ذلك يقع في إطار الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، فالمحكمة لا تستطيع متابعة كل قضية، وليست مسؤولة عن الرصد العام أو رقابة إحراز تقدم عام في ليبيا في تطبيق العدالة ومبادرات سيادة القانون.

وفي ضوء تلك الولاية، نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة واعتزامها بأن يركز مكتبها على عمله، بينما تتولى المحكمة المسؤولية عن التحقيق ومحاكمة الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن الجرائم. والولايات المتحدة مستعدة لمساعدة ليبيا خلال عملها على إصلاح قطاع العدالة لديها، وتعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأنه ينبغي التطرق بصورة كاملة لتلك المجالات وغيرها في المرحلة الانتقالية في ليبيا.

نتوق إلى العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من الشركاء الدوليين بطريقة هادفة ومنسقة لضمان تقديم الدعم الكافي لليبيا خلالها قيامها بهذه الجهود الحيوية. وتتوق الولايات المتحدة أيضاً إلى مواصلة الانخراط النشط مع مكتب المدعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية، بما يتماشى مع قوانيننا وسياستنا لتعزيز المساءلة عن ارتكاب الفظائع.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها السادس عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى إحاطتها الإعلامية اليوم. أود أن أكرر دعمنا وتقديرنا الكاملين لعملها. أود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، السيد الدباشي.

إن لكسمبرغ نصير قوي للمحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أن العدالة والسلم يكملان بعضهما البعض وبأن النضال من أجل سيادة القانون وضد الإفلات من العقاب يكتسي أهمية أساسية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ومكتبها يؤديان دورا حقيقيا في ليبيا، بينما يعمل البلد على إرساء الأسس لدولته الجديدة. لذلك السبب، شأننا شأن المتكلمين الآخرين، نرحب بتكرار السلطات الليبية استعدادها للتعاون مع المحكمة بتوقيع مذكرة تعاون بشأن التفاهم وتقاسم الأعباء في بداية الشهر مع مكتب المدعية العامة في ما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات الجديدة. وذلك تطور واعد ومثال تحتذي به البلدان الأخرى، والبعض منها يشكك في مبدأ تعاونها مع المحكمة. ونثق بأن الحكومة الليبية سوف تبذل قصارى جهدها لضمان التنفيذ الفعال لذلك الاتفاق الهام.

إن السلطات الليبية بالنسبة لبعض القضايا، ترغب في محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم تقع في إطار نظام روما الأساسي كون تلك الجرائم وقعت في أراضيها، ونحن نتفهم ذلك ونحترمه.

وفي ذلك الصدد، لا بد أن نشيد بكون ليبيا امتثلت دوما لإجراءات نظام روما الأساسي حينما أثارت اعتراضات على عدم المقبولية في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة، أصدرت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية حكما في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي القضية الأولى، في حين لم يصدر حكم بعد فيما يتعلق بقضية القذافي.

ونثق بان السلطات الليبية ستحترم الحكم النهائي للمحكمة في قضية سيف الإسلام القذافي. ونحن على ثقة بأنها ستقوم بالمتابعة المناسبة بشأن رفض طلب الأثر الإيقافي لطلب تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية وبأنها

ستسلم المتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية حين يصدر حكم نهائي من المحكمة بشأن الطعن في مقبولية الدعوى.

وتتحمل السلطات الليبية المسؤولية النهائية عن كفالة احترام سيادة القانون في بلدها. ومع ذلك، تمثل الحالة الراهنة لانعدام الأمن بشكل رئيسي عائقا جديا أمام تحقيق ذلك الهدف. ولذلك نناشد السلطات الليبية بذل المزيد من الجهود لتهيئة بيئة أمنية مؤاتية، لأنه لا يمكن تحقيق العدالة الفعلية أو الحرية الحقيقية بدون ضمان الأمن والاستقرار أيضا. ولكي تنفذ على النحو السليم مذكرة التفاهم بشأن تقسيم العمل بين المحكمة والسلطات الليبية، من الأهمية بمكان أن يتمكن مكتب المدعية العامة من التنقل بدون عائق في جميع أنحاء ليبيا.

وعلى المجتمع الدولي أن يقف مع الليبيين لمساعدتهم في التصدي للتحديين المتمثلين في توفير الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية. ومع ذلك، فان ذلك لا يعفينا من أن نبقى يقظين في كفالة احترام الحريات الأساسية. وبالتالي نشير مع شعور بالقلق إلى التقرير الذي نشرته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن التعذيب وإساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز. وأقرت السلطات الليبية بخطورة المشكلة، ولا يساورنا أي شك في أنها ستنفذ التوصيات الواردة في التقرير، لا سيما فيما يتعلق بنقل السجناء إلى مراكز احتجاز واقعة في نطاق سيطرة الحكومة، من أجل تجسيد قطيعة نهائية مع الممارسات المظلمة الموروثة من نظام القذافي. كما أننا، إلى جانب المدعية العامة بنسودة، نؤيد فكرة إجراء استعراض مرحلي لتنفيذ قانون تجريم التعذيب الذي أصدر في نيسان/أبريل.

وأود أن اختتم بياني بالإشادة بالتطور الايجابي للغاية المتمثل في إصدار المؤتمر الوطني العام في ليبيا، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، للقانون بشأن العدالة الانتقالية. وقد تأخر نص القانون لفترة طويلة. وهو يتضمن، ضمن أمور أخرى، أحكام تتصل بحقوق الضحايا وتعويضهم وتحديد مسؤوليات عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي. ونأمل أن يكون تنفيذ القانون سريعا وان يسهل عملية المصالحة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

وبجهود حكومة ليبيا، لا تزال عملية الانتقال السياسي في ليبيا تحرز تقدما. ونحن نؤيد ليبيا في مواصلة تعزيز الانتقال السياسي، ونأمل أن تولي جميع الأطراف في ليبيا أهمية لمصالح البلد وشعبه، والمحافظة على الوحدة الوطنية، وان تلزم أنفسها بتسوية الخلافات بالحوار وان تتصدى بشكل مناسب لجميع التحديات الماثلة في الانتقال السياسي بغية تحقيق المصالحة الوطنية والإسراع بإعادة الإعمار الوطني والتنمية. وترحب الصين بالجهود التي بذلتها الحكومة الليبية في تحقيق العدالة من خلال الجهاز القضائي. ولا يزال موقف الصين إزاء الأجهزة القضائية الدولية لم يتغير.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

السيد الدباشي (ليبيا): شكرا سيدي الرئيس، وأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. كما أشكر سعادة السيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية حول ولاية المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في ليبيا.

تنظر السلطات الليبية إلى إقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب على انه حجز الأساس في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار المستدام. ولا شك أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق بالجهود الوطنية لوحدها، وبخاصة في ظل هشاشة المؤسسات ومتطلبات المرحلة الانتقالية المتشابكة. ونحن سعداء

بالدعم الذي تلقاه السلطات الليبية من الأمم المتحدة والدول الصديقة والشقيقة والتفاهم القائم بين السلطات القضائية الليبية والمحكمة الجنائية الدولية. وقد زاد من تفاؤلنا ما ورد في تقرير السيدة المدعية العامة للمحكمة حول التعاون الذي يلقاه مكتبها من مختلف الدول من أجل التوصل إلى حلول مبتكرة واستباقية للتحديات الأمنية التي تواجه التحقيقات الجارية في ليبيا والتحديات التي تواجه تعزيز سيادة حكم القانون في ليبيا.

وكما قلت سابقا أمام هذا المجلس، إن المحكمة الجنائية الدولية شريك هام وضروري لليبيا في هذه المرحلة بالذات لتحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ الخامس عشر من شباط/فبراير ٢٠١١. ولا شك أن مذكرة التفاهم التي وقعت بين الطرفين في الأسبوع الأول من هذا الشهر تجسد بكل وضوح هذه الشراكة وتدفع بها قدما من خلال تقاسم عبء التحقيقات والملاحقات القضائية الإضافية.

لقد قطعت السلطات القضائية الليبية شوطا كبيرا في التحقيقات والملاحقات القضائية في الدعاوى المرفوعة ضد من يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم الأكثر خطورة المرتكبة في ليبيا والموجودين رهن الاعتقال في ليبيا. غير أنها تواجه بعض الصعوبات في انجاز التحقيقات في الدعاوى المرفوعة ضد أشخاص موجودين خارج ليبيا بسبب عدم تعاون الدول التي يقيمون فيها مع السلطات القضائية الليبية. إن بعض كبار مسؤولي النظام السابق الذين فروا إلى دول مجاورة ما زالوا يمارسون نشاطات تهدف إلى زعزعة الاستقرار في ليبيا من خلال بث الفرقة بين أفراد الشعب الليبي وقتل الأبرياء، وللأسف، مستخدمين في ذلك أموال الشعب الليبي المنهوبة، التي لم تبذل الدول التي يقيمون فيها الجهد الكافي لتتبعها وتجميدها، في مخالفة واضحة لقرارات هذا المجلس ذات الصلة.

ويسعدنا ما ورد في الفقرة ٢١ من تقرير المدعية العامة بخصوص قيام مكتبها بجمع أدلة ضد مشتبه بهم خارج ليبيا ومواصلته للتحقيقات، مركزا بصفة خاصة على المسؤولين المناصرين للقذافي خارج ليبيا، الذين يعتقد المكتب أنهم مسؤولون عن جرائم خطيرة. إننا حريصون على التكامل الإيجابي بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية والتعاون الوثيق بين مكتب المدعية العامة للمحكمة ومكتب النائب العام الليبي، بما يحقق العدالة ويمنع الإفلات من العقاب في إطار السيادة الليبية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

ورغم احترام ليبيا لقرارات المحكمة الجنائية الدولية ورغبتها في التعاون معها إلى أقصى حد ممكن، وبغض النظر عن الجوانب القانونية، فإن صورة سيف القذافي وهو يهدد الليبيين عبر شاشات التلفاز يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١ ما زالت راسخة في أذهان أغلب الليبيين، وخاصة ذوي الضحايا الذين يحملونه مع عبد الله السنوسي وآخرين مسؤولية كل الأرواح التي أزهقت والدمار الذي لحق بالبلاد خلال الثورة، ويرغبون في محاكمته ومعاقبته على أفعاله داخل ليبيا وبمقتضى القوانين الليبية.

وهذا الوضع لا يسمح لأي حكومة، مهما كانت شعبيتها، بأن توافق على تسليمه للمحاكمة خارج ليبيا لأن ذلك من شأنه أن يشكل باعثا قويا للإخلال بالسلم الاجتماعي الهش وقد يشكل خطرا على حياة المتهم نفسه. لقد باشر القضاء الليبي محاكمة سيف القذافي وهو قضاء قادر ونزيه باعتراف المحكمة الجنائية الدولية نفسها. ومن المؤكد أن المعايير الدولية ستُراعى في كل المحاكمات التي تتم على الأراضي الليبية، سواء كانت لسيف القذافي أو غيره من أعوان القذافي بما في ذلك عبد الله السنوسي. ونأمل أن تعترف المحكمة الجنائية الدولية قريبا بمسؤولية ليبيا عن محاكمة سيف، كما اعترفت بمسؤوليتها عن محاكمة عبد الله السنوسي.

إن الشعب الليبي حريص على سيادة حكم القانون رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا لأنه يدرك جيدا أن طريق المستقبل المزدهر والرفاهية يمر عبر إظهار الحقيقة وإقامة العدل وتعويض الضحايا. فبدون عدل، لن تتحقق المصالحة الوطنية. وبدون مصالحة وطنية، لن يكون هناك استقرار. وبدون استقرار، لن تكون هناك تنمية. وبدون تنمية، لن ينال الشعب أي رفاهية ولن يكون هناك أي ازدهار. وتسعى السلطات جاهدة لتحقيق العدل من خلال إصلاح شامل لقطاع الأمن، بمكوناته المختلفة، وهي الجيش وقوى الأمن والجهاز القضائي. ورغم الصعوبات التي تواجهها الحكومة في إنشاء جيش وطني وإعادة تأهيل قوة الشرطة وأجهزة الأمن، فإنها قد قطعت شوطا كبيرا في إصلاح النظام القضائي من خلال الفصل الكامل للسلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وإدراج الجرائم الخطيرة في القانون الليبي، وهي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

وصدر قانون العدالة الانتقالية الذي من شأن تطبيقه أن يحقق المصالحة الوطنية والخروج بالبلاد من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار والتنمية. كما تم إصدار العديد من التشريعات الهامة، ومن بينها قانون تجريم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز. كما أعدت وزارة العدل مشروع قانون خاص بتعويض ضحايا الاغتصاب وهو يعتبر جريمة الاغتصاب من جرائم الحرب التي لاتنتهي بالتقادم ونأمل أن يتم اعتماده في المؤتمر الوطني قريبا. وتعمل الحكومة الليبية المؤقتة حاليا على اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل جميع آليات قانون العدالة الانتقالية. وتأمل أن تتمكن من ترتيب الأوضاع الأمنية والإدارية وخلق الظروف المناسبة للشروع في تنفيذ القانون في أقرب وقت ممكن.

تدرك الحكومة الليبية وتتفهم القلق الذي عبرت عنه المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وبعض الدول أيضا إزاء بعض التجاوزات التي وقعت في مراكز الاعتقال خلال السنتين الماضيتين وتؤكد السلطات الليبية المختصة أنها لن تهمل أي انتهاكات لحقوق الإنسان رغم أنها حوادث فردية ومنعزلة. وقد لاحظت منظمات المجتمع الدولي والسلطات الرسمية أن الإبلاغ عن حالات انتهاك حقوق الإنسان المزعومة قد تناقص بشكل كبير في الشهور الأخيرة وتعزو ذلك إلى صدور قانون تجريم التعذيب والاختفاء القسري وانتقال المزيد من مراكز الاحتجاز إلى إشراف وزارة العدل.

أؤكد من جديد أن الحكومة الليبية مصممة على محاربة الإفلات من العقاب ومعاقبة جميع مرتكبي الجرائم، بغض النظر عمن ارتكبها ومن تضرر منها وأنها عازمة على الإسراع بإجراءات التحقيق والمحاكمة لكل المعتقلين رغم أنها تواجه مشاكل أمنية حقيقية، كلكم تعرفونها، بسبب عمليات اغتيال القضاة وضباط الجيش والأمن والتحدي العلني لسلطة الدولة من جانب بعض المجموعات المسلحة التي، للأسف، تمارس الابتزاز للحصول على مكاسب سياسية بقوة السلاح من خلال وقف تصدير النفط والغاز، مستغلة المرونة التي أظهرتها السلطات الرسمية في السنتين الأخيرتين حيال مثل هذه الحوادث وحرصها على عدم إراقة المزيد من دماء الليبيين.

أريد، في الختام، أن أشيد بالاستعداد الذي أظهرته المدعية العامة ومكتبها للعمل مع الحكومة الليبية في سعيها لمعالجة أكبر عدد من الدعاوى في أقرب وقت ممكن. ولا شك أن السلطات الليبية تتطلع إلى مزيد من الدعم من جانب مجلس الأمن، وخاصة في ما يتعلق بحث الدول على تسليم المشتبه بهم المطلوبين إلى السلطات القضائية الليبية وإلزام الدول باحترام قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق بتتبع وتجميد أموال الأشخاص المشمولين بتجميد الأموال في تلك القرارات. كما نتطلع إلى المزيد من المساعدة من جانب الدول الشقيقة والصديقة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تدريب القضاة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة للرد على التعليقات المقدمة والأسئلة المطروحة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المتكلمين على بياناتهم الداعمة لعمل مكتبي وعمل المحكمة الجنائية الدولية.

فيما يخص السؤال المتعلق بالفرق بين قضيتي السنوسي والقذافي المعروضتين على المحكمة، الذي أثاره على ما أعتقد في البداية ممثل الاتحاد الروسي، دعوني أشير إلى أن تقييم المقبولية يتم على أساس كل قضية على حدة. ولا يكفي تأكيد دولة ما قدرتها على إجراء محاكمات، ولا تصدر المحكمة حكما على النظام ككل.

في قضية السنوسي، كان حجم المعلومات المقدمة كافيا لإظهار أن المحاكم الليبية هي بصدد البت في القضية نفسها، المتعلقة بنفس الأشخاص وعلى نفس الجرائم. وعلاوة على ذلك، فإن القضية تختلف من حيث وقائعها عن قضية سيف الإسلام القذافي. إن السنوسي، رهن الاعتقال ويستفيد من ضمانات المحاكمة وفق الأصول القانونية، التي توفرها رقابة أكيدة من جانب الدولة. والحال ليست كذلك فيما يتعلق بسيف الإسلام القذافي. حيث وجد القضاة أن المعلومات التي قدمت في قضية سيف الإسلام القذافي تفتقر إلى درجة الدقة المطلوبة لاجتياز اختبار المقبولية. وعرض الليبيون تقديم المزيد من المعلومات، وتنظر المحكمة في هذا الطلب. وأعتقد أن المواقف المتباينة بين قضاة المحكمة ومكتبي تسلط الضوء على التوالي في هاتين القضيتين على الإجراءات القانونية النزيهة أمام المحكمة، التي تتفق تماما مع الإطار القانوني لنظام روما الأساسي.

أما فيما يخص مسألة الاعتقالات في الزنتان، فإن المحكمة تأخذ هذه المسألة على محمل الجد البالغ، وتعتزم الكشف بالضبط عما حدث أثناء تلك المهمة. إننا نتخذ التدابير المناسبة. والمسألة الآن بين يدي الرئيس سونغ وقلم المحكمة، وهما بصدد القيام بالتقييم. وأفهم أن الرئاسة وقلم المحكمة على اتصال بالسلطات القانونية في ذلك الصدد. وأنا أحترم ولايتي الرئيس وقلم المحكمة على التوالي، في هذا الخصوص.

فيما يخص سلوك منظمة حلف شمال الأطلسي خلال العمليات التي نفذتها في ليبيا، أشرت في تقريري الأخير إلى أن المكتب لم يجد أي معلومات تدعو إلى الاستنتاج بأن الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي ربما أسفرت عن وقوع إصابات أو وفيات في صفوف المدنيين، أو ألحقت أضرارا بممتلكات مدنية، كانت نتيجة لتوجيه مقصود للهجمات ضد السكان المدنيين بالتحديد، أو ضد أهداف مدنية، ووهو ما يكون إفراطه واضحا بالقياس إلى الأهداف والمكاسب ا العسكرية المتوقعة. وقد شجع مكتبي منظمة حلف شمال الأطلسي على التعاون الكامل مع الجهود الوطنية الليبية، الرامية إلى إجراء تحقيقيات بشأن سقوط ضحايا من المدنيين. ويرحب مكتبي في التقرير الحالي، بالاتفاق المبرم بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحكومة ليبيا، للعمل معا بشكل أوثق في المستقبل.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول بوضوح بأن المكتب سيضطلع دائما بولايته بتراهة وبما يتفق تماما مع الإطار القانوني للمحكمة، دون الالتفات إلى الاعتبارات الخارجية، وبأننا سوف نلاحق الجناة في الأماكن التي لدينا عليها ولاية قضائية. إن إرساء سيادة القانون على الصعيد الدولي، وتطبيقها بشكل نزيه، يتطلب منا ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.